

Distr.: General
9 June 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) الذي طلب إلى المجلس بمقتضاه أن أقدم إليه تقريراً كل ٦٠ يوماً بشأن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبشأن عملياتها، فضلاً عن العملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتثال الأطراف لالتزاماتها الدولية. ويغطي هذا التقرير شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - استؤنفت المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ واختتمت في ١٢ أيار/مايو باتفاق على مواصلة تنفيذ اتفاق ١٧ شباط/فبراير الموقع في الدوحة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن حسن النوايا وبناء الثقة من أجل تسوية المشكلة في دارفور. وكرر الجانبان التزامهما بعملية السلام وأعاداً تأكيد اختيارهما للدوحة موقعاً للمفاوضات. وفي إطار متابعة اتفاق شباط/فبراير، تبادل الطرفان قوائم بالاحتجزين لدى كل منهما واتفقا على إنشاء لجنة تشارك فيها آلية الوساطة للتحقق من تلك القوائم بغرض التعجيل بعملية إطلاق سراح السجناء. وإضافة إلى تلك المسألة، ناقش الطرفان الحالة الإنسانية في أعقاب طرد المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني من دارفور، وكذلك الحاجة إلى وقف الأعمال العسكرية.

٣ - وفي أوائل نيسان/أبريل، انضم إلى حركة العدل والمساواة ٢١ من كبار قادة جيش التحرير السوداني/جناح الوحدة والجبهة المتحدة للمقاومة، ومن بينهم سليمان جاموس وآدم



بخيت وآدم علي شوقر. وفي تطور منفصل استجد في منتصف نيسان/أبريل، أكدت "مجموعة طرابلس"، التي تتألف من خمس حركات متمردة، استعدادها للمشاركة في عملية السلام واجتمعت مع آلية الوساطة في الدوحة في ٢٩ نيسان/أبريل.

٤ - ودعا وزير الخارجية السويسري مجموعة تتألف من نحو ٥٠ من الممثلين العسكريين والسياسيين من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد إلى حلقة عمل في سويسرا في الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وكان نحو نصف المشاركين من دارفور، ومن بينهم قادة عسكريون وسياسيون من جيش تحرير السودان ومؤيدون له من مخيمات المشردين داخليا. وحضر أيضا جانب كبير من قيادة جيش تحرير السودان في الشتات، من نيروبي وتشاد وأوروبا، من بينهم رئيس الحركة. وخلال الاجتماع، أكد المشاركون من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد موقف الحركة الذي يتمثل في أن المفاوضات السياسية مع الحكومة لا يمكن أن تبدأ إلا بعد تلبية شروط مسبقة، ومنها نزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة وإجلاء المستوطنين الجدد من أراضي المشردين داخليا وإيقاف الأعمال العسكرية الهجومية. وأظهر الاجتماع توافقا عاما في الرأي بين صفوف الحركة على رفض محادثات الدوحة والتفاوض مع الحكومة بدون شروط مسبقة يُعتد بها. وأبدى المشاركون تشككهم فيما يخص استعداد الحكومة للتفاوض بحسن نية أو الالتزام بتعهداتها.

٥ - وفي أعقاب مفاوضات رفيعة المستوى جرت في الدوحة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو، وقّعت حكومتا تشاد والسودان "اتفاق الدوحة" بوصفه خطوة صوب تطبيع العلاقات الثنائية بينهما. وجرى التوصل للاتفاق برعاية ووساطة مشتركتين من جانب حكومتي قطر والجمهورية العربية الليبية، تعهد البلدان فيها بالتوقف عن دعم الجماعات المسلحة المعارضة المتصلة بكل منهما، وطلبا إلى فريق دكاك للاتصال أن يعود إلى الاجتماع على وجه السرعة لكي يعتمد خطة عمل لنشر قوة أوسع نطاقا للمراقبة والحماية. كما أوصت الأطراف بإدراج قطر في فريق الاتصال على ضوء جهودها المبذولة لدعم السلام في المنطقة.

٦ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، عادت حركة العدل والمساواة والحكومة إلى الدوحة لمواصلة البناء على اتفاق ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ومناقشة الموقف العسكري على أرض الواقع، والعمل على معالجة المسائل المتعلقة مثل تبادل الأسرى وإيقاف الأعمال العسكرية.

٧ - وقام الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور، التابع للاتحاد الأفريقي، ويرأسه ثابو مبيكي، بزيارة دارفور يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، ثم في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ بغرض التشاور مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية وحركات التمرد

وجماعات المشردين داخليا في دارفور. وقد أعلن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن ذلك الفريق في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وعقد أولى جلساته يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث أُسندت إليه ولاية تقضي بوضع توصيات بشأن القضايا المتصلة بالمساءلة والمصالحة في دارفور. ومن المقرر أن يقدم الفريق تقريره إلى الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٨ - وكان من شأن المبادرة التي اتخذتها مؤسسة مو إبراهيم، بدعوة ٣٤٥ مشاركا من المجتمع المدني في دارفور إلى أديس أبابا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ لمناقشة جهود السلام والمصالحة، أن تشكل جانبا هاما من جوانب عملية السلام، بعد أن أيدها كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي، جبريل باسولي. ولكن أُلغيت المبادرة قبل الموعد المقرر لبدء يومين، بعد أن رفضت الحكومة السودانية إصدار تأشيرات للمشاركين، بدعوى عدم الشفافية في اختيار المشاركين.

٩ - وقد زار زالينغي (غربي دارفور) الرئيس عمر البشير في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأشار خلال الزيارة إلى عام ٢٠٠٩ بوصفه عام السلام والعودة الطوعية في دارفور، مؤكدا على التزامه بدعم المصالحة وتعويض السكان المتضررين بسبب الحرب.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٠ - بالرغم من اتفاق الدوحة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ بين حكومتي تشاد والسودان، اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتزايد القتال بمحاذاة حدود تشاد - السودان، مع تغلغل قامت به القوات الوطنية التشادية في غرب دارفور، وحدثت اشتباكات عديدة في غربي دارفور بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، الذي تدعمه القوات المسلحة السودانية.

١١ - وعقب ما ذكر عن حشود لقوات حركة العدل والمساواة في شرقي تشاد، تلقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقارير في ٥ أيار/مايو تفيد بأن الحركة قد احتلت أم برو، شمالي دارفور، وعدة مواقع قريبة منها من بينها شقيق كارو وموزبات وفراوية. ووقعت اشتباكات عقب ذلك في تلك المواقع يومي ٦ و ٧ أيار/مايو بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، الذي تدعمه القوات المسلحة السودانية. وفي يومي ٨ و ٩ أيار/مايو، رصدت العملية المختلطة عمليات قصف جوي قامت بها القوات المسلحة السودانية على مواقع الحركة بالقرب من أم برو، مما تسبب

في تجمع ما يقارب ١٦٠ مدنيا في موقع فريق العملية المختلطة في أم برو. وبناء على طلب جيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي، أخلت العملية المختلطة ٣٠ مصابا من مقاتلي الحركة من أم برو إلى الفاشر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٢ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، هاجمت قوات الحركة قاعدة عسكرية حكومية في كورنوي (على مسافة ٥٠ كيلومترا غرب أم برو) واستولت عليها. وفي ٢٠ أيار/مايو، تلقى خمسة عشر جنديا من قوات الحكومة علاجا طبيا في موقع فريق العملية المختلطة في أم برو. وفي ٢٤ أيار/مايو، هاجمت قوات الحركة معسكرا للقوات المسلحة السودانية في أم برو، لجأ خلاله حوالي ٣٥٠ مدنيا إلى موقع فريق العملية المختلطة في أم برو، ووجد ٥٣ مصابا على أيدي أفراد العملية المختلطة. وخلال القتال، أصابت طلقات الرصاص موقع فريق العملية المختلطة في أم برو مسببة أضرارا لـ ١٤ مركبة تابعة لها. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، سيطرت قوات الحكومة وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي على أم برو بعد أن توقف القتال.

١٣ - وفي تقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/201)، نبهت المجلس إلى حشد مجموعات المعارضة المسلحة التشادية في الجنيينة وبمحاذاة الحدود السودانية - التشادية. وفي أواخر نيسان/أبريل، بدأت قوات مجموعات المعارضة المسلحة التشادية تعبر إلى شرقي تشاد في ثلاثة مواقع، هي تيسا وداغ ومودينا. وأبلغ عن قتال عنيف في شرقي تشاد بين مجموعات المعارضة المسلحة التشادية والقوات الوطنية التشادية في الفترة من ٤ إلى ٩ أيار/مايو.

١٤ - وفي ١٥ أيار/مايو، طارت القوات الجوية والبرية التشادية قوات مجموعات المعارضة المسلحة التشادية لمسافة ٤٠ كيلومترا على الأقل داخل السودان، في منطقة تبعد حوالي ٦٠ كيلومترا إلى الجنوب من الجنيينة. وفي ١٧ أيار/مايو، أكد وزير دفاع تشاد، أدوم يونوسمي، أن الغارة قد وقعت في الأراضي السودانية، وادعى أن ١٠٠ من أفراد مجموعات المعارضة المسلحة التشادية قد أُسروا. وذكر الوزير يونوسمي أن الدخول إلى أراضي السودان كان مبررا على أساس أن تشاد يمكنها "استخدام حقها في المطاردة" لشن هجمات لاحقة عند اللزوم. وفي ١٩ أيار/مايو، نقلت وسائل الإعلام الوطنية عن الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم قوله إن "السودان سيرد بطريقة ملائمة على العدوان التشادي على أراضيها الوطنية". وما زالت تلك البيانات المهيجة للمشاعر من كلا الجانبين تتسبب في تصعيد التوترات في المنطقة وتشكل تدهورا ملحوظا عن مستويات التعاون التي تحققت في الدوحة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٥ - وفيما يخص الأمم المتحدة، ما زالت المرحلة الأمنية الرابعة سارية في كل أنحاء دارفور. ومع استمرار النزاعات العسكرية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فما زالت أعمال اختطاف السيارات واللصوصية تشكل أكبر خطر بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة.

١٦ - فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ١٤٣ حادثاً أمنياً تضرر منها موظفو الأمم المتحدة، من بينها حوادث اختطاف لسيارات اتسمت بعنف متزايد. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، قُتل مراقب عسكري من العملية المختلطة على يد رجل مسلح مجهول خلال حادث اختطاف سيارة في نيالا.

١٧ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اختُطف أربعة موظفين من المنظمة غير الحكومية "المعونة الطبية الدولية" في إد الفرسان، جنوبي دارفور. وبينما أُطلق سراح اثنين من الموظفين الوطنيين في اليوم التالي، احتُجز موظفان دوليان حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حين أُطلق سراحهما وأصبحا في عهدة الحكومة. وكان ذلك هو ثاني حادث اختطاف لموظفين دوليين يقع في دارفور في غضون ثلاثة أسابيع.

١٨ - ووقعت عدة حوادث عنيفة تورطت فيها مؤسسات أمنية حكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، حدث تبادل لإطلاق النار بين أفراد من القوات الحكومية والشرطة الاحتياطية المركزية بالقرب من نيالا، مما أسفر عن مصرع ثلاثة مدنيين. وفي حادث آخر، قُتل في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ أربعة مدنيين وجنديان حكوميان في تبادل لإطلاق النار بين الميليشيات العربية والقوات المسلحة السودانية في سوق الفاشر.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المساعدة الإنسانية في دارفور تركيزها على الجهود الرامية إلى التكيف مع عواقب طرد ١٣ من المنظمات غير الحكومية الدولية وحل ثلاث من المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في شمال السودان في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفيما ساد قلق ملحوظ بشأن العواقب المحتملة أن تترتب على ذلك الطرد، فقد اتخذ بحلول منتصف أيار/مايو عدد من الإجراءات لتخفيف أثر ذلك التطور، لا سيما في مجالات الأغذية والصحة والمياه. وزادت الحكومة العديد من قدراتها على توصيل المساعدات الإنسانية، وبالذات فيما يخص إمدادات المياه. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الجهات المتبقية العاملة في المجال الإنساني في دارفور بمسؤولية أكبر عن توفير الدعم الحاسم في إنقاذ الأرواح. كما أتاح وصول فعاليات وطنية جديدة إلى دارفور من خلال الوزارات الحكومية المختصة قدرات إضافية لتخفيف آثار حالات الطرد.

٢٠ - ولا يزال يتعين عمل الكثير من أجل معالجة الثغرات في قطاعات إنقاذ الأرواح. وفي حين تتوافر أسباب معقولة تبعث على الثقة في أن الحاجات الأساسية من قبيل الاحتياجات من المواد الغذائية ستجري تلبيتها باستمرار، فإن مجالات أخرى من قبيل المأوى والصرف الصحي تعاني من نقص شديد في الخدمات، ومع بداية موسم الأمطار في دارفور، ستزداد مخاطر تفشي الأمراض. ولا يزال القطاع الصحي يشكل أيضا مجالا مثيرا للانشغال. ولم تحر حتى الآن استعادة معايير تقديم الخدمات التي كانت سائدة قبل إجراءات الطرد، ولا سيما في عدد من المواقع الكبيرة للأشخاص المشردين داخليا (بما في ذلك مخيمات كلمة، وحصا حيصا للمشردين داخليا ومنطقة جبل مرة). وفيما يتعلق بالقطاعات غير المنقذة للأرواح، فقد كانت لإجراءات الطرد آثار خطيرة سيزداد الإحساس بها مع الزمن. فعلى سبيل المثال، لن يتم توزيع البذور والأدوات لعدد يبلغ ١٦٠ ٠٠٠ من الأسر المعيشية (٧٩٧ ٠٠٠ شخص) في هذا العام، مما سيكون له تأثير كبير على موسم الحصاد القادم.

٢١ - ولا تزال الحالة في مخيم زمزم للمشردين داخليا بالقرب من الفاشر تتسم بالخطورة الشديدة، فكما أشرت سابقا في تقريرتي (S/2009/201) وصل إلى هناك زهاء ٤٦ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين الجدد عقب القتال الذي نشب في جنوب دارفور في بداية هذا العام. وقد تجاوز المخيم بدرجة كبيرة طاقته على توفير الخدمات الإنسانية الكافية للمشردين داخليا، باعتبار أن هذه التدفقات من القادمين الجدد أدت إلى ضغوط شديدة على موارد المياه في المخيم. وتواصل العملية نقل ٤٥ ٠٠٠ لتر من المياه كل يوم إلى المخيم - بما يكفي زهاء ٣ ٠٠٠ شخص - كما وفرت حراسات يومية للوكالات والموظفين من أجل تقديم الدعم للجهد المبذول حاليا من جانب المجتمع الإنساني. وطلب كبار ممثلين الأمم المتحدة مرارا وتكرارا من جميع مستويات الحكومة توفير المزيد من مساحات الأرض لاستيعاب القادمين الجدد في المخيم، ولكن لم يتم توفير الأراضي حتى الآن.

٢٢ - وعقب إجراءات الطرد في ٤ آذار/مارس، وبعد حوادث أخذ الرهائن والهجمات الإجرامية التي وقعت مؤخرا، وقد وُصف بعضها في هذا التقرير، فقد خفض المجتمع الإنساني بدرجة كبيرة من وجوده في المواقع الميدانية النائية. وبحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان مستوى الوجود الإنساني الدولي في غربي دارفور وجنوبيها مقاربا بنسبة ٦٤ في المائة لمستويات ما قبل ٤ آذار/مارس ومع ذلك، فقد اقتصر واقع مجتمع المعونة في شمال دارفور على مدينة الفاشر بسبب حالة انعدام الأمن. ولإعانة الأنشطة الإنسانية في دارفور، توفر العملية حاليا حماية على مدار الساعة لأربعة مخازن كانت تديرها سابقا إحدى المنظمات غير الحكومية المبعدة ولعدد ٦٧ مركبة مملوكة لشركاء الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

٢٣ - واتخذت حكومة السودان مؤخرًا سلسلة من الخطوات الإيجابية نحو تيسير المساعدات الإنسانية في دارفور، بما في ذلك الترحيب علنًا بالمنظمات غير الحكومية المتبقية والمنظمات الجديدة العاملة في المنطقة، مما أتاح لبعض فرادى موظفي المنظمات غير الحكومية المبعدة من ذوي المهارات المطلوبة سبل العودة إلى دارفور، كما وافقت الحكومة على إصدار تأشيرات دخول لمرات متعددة وصالحة لمدة عام لجميع العاملين الدوليين في مجال المعونة الإنسانية في دارفور. وزادت أيضًا عضوية اللجنة الرفيعة المستوى لتضم المزيد من وزارات حكومة الوحدة الوطنية. بما فيها وزارتا التعاون الدولي والمالية، إضافة إلى المزيد من الأعضاء من المجتمع الدولي، بمن فيهم ممثلو جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. وستواصل العملية المشاركة في هذه الاجتماعات.

خامساً - العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نفذ العنصر العسكري للعملية ٧٩٠ دورية لبناء الثقة، و ١٠٤٠ دورية للحراسة، و ٢٤٣ دورية ليلية و ١٤ دورية للتحقيق غطت ١٥٨٧ قرية. ونفذت شرطة البعثة ما مجموعه ٨٩٦ ٥ دورية داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليًا بما في ذلك دوريات الحراسة لجمع الحطب/القش، و ١٨٤٤ دورية خارج مخيمات المشردين داخليًا، بما فيها دوريات البلدات/القرى.

٢٥ - ولا يزال مستوى الأمن في دارفور عند المرحلة الرابعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ما زالت العملية تواجه قيودًا على حريتها في التنقل، بعد أن فرضتها بصفة رئيسية حكومة السودان، إضافة إلى العراقيل التي يضعها جهاز الأمن والمخابرات الوطني أمام تنفيذ العملية مشاريع الأثر السريع، فضلًا عن احتجاز موظفي العملية الوطنيين في انتهاك لاتفاق مركز القوات الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة السودان.

٢٦ - وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مُنِع فريق لإحدى دوريات العملية من المرور عبر نقطة مراقبة تابعة للحكومة بالقرب من شعبية (جنوبي دارفور). وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أمر جنود تابعون للحكومة في نقطة للمراقبة في شارا (على بعد ٤ كيلومترات من زمزم، شمالي دارفور) إحدى دوريات الحراسة التابعة للعملية كانت متجهة من زمزم إلى القطاع الغربي بالعودة إلى قاعدتها بحجة أن الحالة الأمنية في المنطقة لا يمكن التنبؤ بها. وفي شمال دارفور أيضًا، وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، رُدت على أعقابها عند نقطة مراقبة تابعة للحكومة إحدى دوريات العملية للحراسة كانت قد انطلقت من زمزم وثم مُنعت من التقدم نحو كبكائية (شمال دارفور). وفي غرب دارفور، وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رفض أحد

القادة المحليين لحركة العدل والمساواة وصول إحدى دوريات العملية لبناء الثقة إلى قرية بارداني (على بعد ٨٠ كيلومتر شمال الجنية).

٢٧ - في ١٢ أيار/مايو، أُلقي القبض في مطار زالنجي على ١٢ من موظفي ست من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تنفذ مشاريع الأثر السريع لشركاء العملية، واحتجزوا لفترة قصيرة وجرى استجوابهم بشأن سفرهم على إحدى طائرات البعثة إلى الفاشر. وخلال هذه الواقعة، صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني أموالاً تخص المشروع قدرها ١٧٧ ٠٠٠ جنيه سوداني (تعاادل حوالي ٧٧ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) كانت قد تلقتها المنظمات غير الحكومية من العملية في الفاشر. وعلى الرغم من أن مسألة السفر على طائرات العملية قد تمت تسويتها لاحقاً، فإن الأموال لم تُرد إلى المنظمات غير الحكومية حتى الآن.

٢٨ - وفي حادثة أخرى، أُلقي جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على اثنين من موظفي العملية الوطنيين واحتجزهما في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في الفاشر. وقد ظل أحدهما رهن الاحتجاز لفترة امتدت إلى أربعة أيام بينما أُحتجز الآخر لثلاثة أيام، ثم أُطلق سراحهما دون أن توجه إليهما تهم رسمية. وأثبت الفحص الطبي الذي وقّع عليهما لاحقاً وجود إصابات وكدمات. وتمثل هذه الحوادث تطوراً مزعجاً وكما تشكل مواصلة لانتهاكات اتفاق مركز القوات الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة السودان.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية ١٧ من حالات التوقيف والاحتجاز على نحو تعسفي وغير مشروع من جانب قوات الأمن الحكومية. وأُطلق سراح ١٥ من المحتجزين منذ ذلك الوقت، في حين ظل اثنان منهم رهن الاحتجاز دون أن توجه إليهما تهم. وأفاد أربعة من المحتجزين عن تعرضهم أثناء احتجازهم لمعاملة قاسية، ولا إنسانية ومهينة أو للتعذيب.

٣٠ - كما تولت العملية توثيق خمس حالات لتعرض عاملين في مجال حقوق الإنسان، من موظفي العملية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني، للتهديد والتحرش، للاشتباه في تقديمهم معلومات حساسة للمجتمع الدولي.

٣١ - وما زالت العملية تتلقى إدعاءات بالاغتصاب والاعتداءات البدنية على النساء والبنات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وثقت ١٢ من حوادث العنف الجنسي والجنساني تعرضت له ٣٤ ضحية، عشر منهن دون الثامنة عشرة و ١١ من المشردين داخلياً. وفي معظم الحالات الموثقة وصف المجني عليهن الجناة بأنهم رجال مسلحون يرتدون أزياء عسكرية. وفي تطور إيجابي، عملت الحكومة على تسريع نشر ضابطات شرطة للتصدي للعنف الجنساني.

٣٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت العملية ٢٠ دورة تدريبية للشرطة المحلية. منها ١٨ دورة للشرطة التابعة للحكومة وغطت مجالات أعمال الشرطة في المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان، وحماية الأطفال والتحقيق في الجرائم، بينما عقدت دورتان بشأن أعمال الشرطة في المجتمعات المحلية للشرطة التابعة للحركات.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية دعماً للجهود التقليدية الجارية لتسوية النزاع بين القادة في مخيم دورتي للمشردين داخليا وفي مجتمع العرب المحلي في أم القرى المجاورة. وأثر تدخل العملية أيضا عن مؤشرات إيجابية تفيد بالرغبة في التفاوض بشأن النزاع بين مجتمع المساليات المحلي والسكان الرحّل المحليين في مستري (على بعد ٤٠ كيلومترا غرب الجنية، غرب دارفور). ولكن تطورا سلبيا، حدث في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ حين ألغى جهاز الأمن والمخابرات الوطني حلقة عمل نظمته العملية كان من المقرر أن تستمر يومين في جامعة زالنجي (غربي دارفور) بشأن دور الإدارة الأهلية في السلام، وتسوية النزاعات والمصالحة. وقد ألغيت حلقة العمل على الرغم من تسجيلها حسب الأصول لدى السلطات المحلية وتأييد نائب محافظ محلية زالنجي لعقدها.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت العملية عن وقوع ثلاثة حوادث متعلقة بالذخائر غير المتفجرة. ومما يدعو للأسف، أن جميع عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام في دارفور لا تزال معلقة منذ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومن ثم لم يجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي عمليات مسح، أو تدمير للذخائر غير المتفجرة أو التوعية بأخطارها. وجرى تناول المسألة خلال اجتماع اللجنة الثلاثية المعقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في الفاشر. كما أرسلت رسائل إلى حكومة السودان، إحداها من البعثة وأخرى من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للمطالبة بمواصلة أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها في أقرب فرصة ممكنة من أجل اضطلاع العملية بولايتها وحماية السكان المدنيين. دون أن يصل أي رد من الحكومة حتى الآن.

سادسا - نشر العملية المختلطة

٣٥ - في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، بلغ قوام العملية المختلطة من الأفراد العسكريين ٤٥٥ ١٣ فردا من القوام المأذون به البالغ ٥٥٥ ١٩ فردا ويشمل ٨١٤ ١٢ جنديا، و ٣٧٨ ضابط صف، و ١٧٩ مراقبا عسكريا و ٨٤ ضابط اتصال. ويمثل النشر الحالي للقوات ٦٨ في المائة من القوام المأذون به.

٣٦ - وتعزى الزيادة في القوام العسكري خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى وصول طليعة كتيبة المشاة المصرية الثانية، وسرية القطاع البنغلادشية الاحتياطية، وفصيلة مراقبة الحركة البنغلادشية. وبمجرد اكتمال إنشاء معسكرات الكتيبة المصرية، سيجري نشرها في عد الفرسان وتُلس (جنوبي دارفور). وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أبلغ عن تلقينا في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، تأكيداً من حكومة مملكة تايلند على موافقتها واستعدادها نشر كتيبة مشاة تايلندية ضمن قوام العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبهذا التأكيد، نتوقع نشر جميع كتائب العملية في دارفور بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

٣٧ - ولا تزال حركة المعدات المملوكة للوحدات مستمرة نسبياً دون عائق. وتُبدل حالياً جهود من أجل تسريع تحرك المعدات المملوكة للكتيبة الإثيوبية الثانية عن طريق ترتيبات طلب توريد مما سيتيح نشر العناصر المتقدمة من السرية الهندسية الخفيفة الميدانية الأثيوبية ووحدة حماية القوات في مواقعها النهائية. بيد أن ٦٢ من ناقلات الأفراد المدرعة النيجيرية، التي وصلت بورتسودان في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، لا تزال في انتظار إجراءات التخليص الجمركي من جانب الحكومة السودانية. ولكفالة نشر هذه المعدات بأسرع وقت ممكن، انخرطت العملية في محادثات مع الحكومة على أرفع المستويات لتسوية المسألة.

٣٨ - وتُوجه المزيد من جهود التخطيط نحو نشر خمس طائرات عمودية تكتيكية إثيوبية في مخيم نيالا الكبير. وعُقدت مفاوضات مع إثيوبيا بشأن مذكرة تفاهم خلال أسبوع ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، من أجل التعجيل بنشر تلك الطائرات. وقد خصصت الحكومة حيزاً لوقوف الطائرات العمودية، مع الاتفاق على استيعاب الأفراد العاملين عليها في مخيم نيالا الكبير. وتعمل السرية الهندسية الصينية حالياً على إنشاء حيز الوقوف المذكور.

٣٩ - كما مُدّد سريان ترتيبات مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وكندا بشأن استخدام العملية لعدد ١٠٣ من ناقلات الجنود المدرعة الكندية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتتخذ حالياً ترتيبات سحب هذه الناقلات كي تحل محلها ناقلات مملوكة للوحدات.

٤٠ - وما زال استمرار غياب الوحدات التمكينية العسكرية الرئيسية، ومنها مثلاً وحدات النقل المتوسطة، ووحدة استطلاع جوي، و ١٨ من الطائرات العمودية المتوسطة ومستشفى من المستوى الثاني في الفاشر، يشكل مصدراً للقلق، إضافة إلى الصيانة المناسبة لناقلات الجنود المدرعة المملوكة للوحدات. علاوة على ذلك، فإن سحب ناقلات الجنود المدرعة المملوكة لكندا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مرحلي في القدرة التشغيلية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر بينما تنتظر الوحدات وصول معادها الجديدة.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتضى الأمر إعادة ما مجموعه ١٢ من أفراد القوات النظامية إلى وطنهم لأسباب صحية. وهذا يؤكد على أهمية تطبيق المعايير الصحية للأمم المتحدة خلال مرحلة ما قبل اختيار الأفراد، مع تطبيق المطلب الجوهرى المتمثل في ضمان أن تعمل عيادات من المستوى الأول التي توفرها البلدان المساهمة بقوات بكامل طاقتها.

٤٢ - ولقد تأثرت قدرة العملية المختلطة على تقديم الخدمات الطبية الكافية لموظفيها من جراء القرار الذي اتخذته الحكومة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بمنع طيران ثلاث طائرات عمودية كانت العملية المختلطة قد تعاقدت عليها لأغراض الإجلاء الطبي. وبحسب الحكومة، فإن المروحيات، المزودة بمعدات تعمل بالأشعة دون الحمراء لعمليات الإجلاء الجوي الليلي، لم تكن متفقة مع الترتيبات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة والحكومة. وتُبدل جهود ثنائية على أعلى المستويات لحل هذه المسألة حتى تتمكن هذه الطائرات من استئناف مهامها التي لا غنى عنها.

٤٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، بلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٢ ٨٧٧ فرداً (٩٠٢ من مستشاري الشرطة و ٧ وحدات من تشكيلات الشرطة بما مجموعه ٩٧٥ فرداً). وقد أكملت وحدتا تشكيلات الشرطة البنغلاديشية انتشارهما في دارفور في ٢٤ أيار/مايو. ويمثل عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم ٤٥ في المائة من مجموع القوام المأذون به، البالغ ٤٣٢ ٦ ضابطاً. ويعزى الانخفاض الطفيف في عدد الأفراد من ضباط الشرطة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى تناوب مستشاري الشرطة الذين عادوا إلى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة. ونظراً للحالة الأمنية، فإن السقف المسموح به لأفراد الشرطة غير المسلحين لا يزال عند الحد الأقصى، وهو ١ ٨٠٠ فرد.

٤٤ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩، بلغ عدد الأفراد المدنيين ٣ ٤٩٧ فرداً (منهم ٩٨٥ موظفاً دولياً، و ٢ ١٩٥ موظفاً وطنياً و ٣١٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، وهو ما يمثل ٦٣ في المائة من القدرة المأذون بها، وتبلغ ٥ ٥٥٧ فرداً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غادر خمسة من الموظفين الدوليين العملية المختلطة، ورفض ١٧ مرشحاً عروض الاستخدام. وهذا الاتجاه المستمر يعكس التحديات الخطيرة التي تواجه العملية في مجال استقدام الموظفين الدوليين والاحتفاظ بهم نتيجة لانعدام الأمن والظروف المعيشية القاسية، والمخاطر الصحية في دارفور. ومنذ بداية البعثة، غادر العملية المختلطة ما مجموعه ١١٠ من الموظفين الدوليين، ورفض ١٥٤ مرشحاً دولياً مختاراً عروض التعيين، وهو ما يشكل ٢٧ في المائة من الموظفين الدوليين المعيّنين حالياً.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت حالات التأخير في إصدار التأشيرات من قبل حكومة السودان لموظفي العملية المختلطة إلى عدم البت حتى الآن في ما مجموعه ٥٢١ تقريرا من طلبات التأشيرات، منها ٣٠٨ طلبات مقدمة قبل أيار/مايو ٢٠٠٩.

٤٦ - وقد شبَّ حريق في مقر العملية يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما أدى إلى تدمير المستودعات الرئيسية لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية واللوازم العامة، إضافة إلى مكتب طبي، ومختبر للمياه والبيئة. وتقدر الخسائر الإجمالية الناجمة عن الحريق بحوالي ٤ ملايين دولار. وبناء على التحقيقات الأولية، يبدو أن عطلا كهربائيا هو الذي تسبب في الحريق، وتقوم العملية المختلطة بتحديث إجراءاتها الشاملة للسلامة من الحريق. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة السودان لمبادرتها فورا بتقديم خدماتها بشأن الحريق خلال الحادث.

سابعاً - الملاحظات

٤٧ - يساورني قلق عميق لأن التدهور الحاد في العلاقات بين تشاد والسودان، بما ذلك تحرك القوات التشادية عبر الحدود إلى داخل السودان يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، يؤديان إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلاً. وهذا التصعيد للعنف مثير للقلق بشكل خاص لأنه يعقب تجديد الالتزام من كلتا الدولتين بالسعي إلى الحوار وإعادة إقامة الروابط الدبلوماسية بينهما. كما أشعر بقلق بالغ إزاء التصريحات المنسوبة إلى كبار المسؤولين في الحكومة التشادية بشأن عزم تشاد مواصلة شن الغارات عبر الحدود. فهذه هي لغة التصعيد في وقت ينبغي أن تركز فيه جميع الأطراف على ضبط النفس. وأود أن أشدد على أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في المنطقة دون الإقليمية، وأن العلاقات السلمية بين تشاد والسودان شرط أساسي لتحقيق السلام في دارفور. وإنني أحث حكومتي تشاد والسودان على الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تصعيد التوتر، وأدعو كلتا الدولتين لأن تقوموا بالتنفيذ الكامل للاتفاقات المتبادلة المبرمة بينهما، وخاصة اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩، واتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٤٨ - كما أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاشتباكات العسكرية بين حركة العدل والمساواة وكل من جيش تحرير السودان/مبني ميناوي وحكومة السودان في منطقة أم بارو في شمال دارفور. وألاحظ أن التقارير تفيد بأن حركة العدل والمساواة هي التي بادرت بهذا الاشتباك، وأنا أدين هذا العمل العسكري، الذي يعرض حياة المدنيين للخطر ويقوض إلى حد خطير الجهود الرامية للتوصل إلى نهاية سلمية للصراع في دارفور. كما أود أن أذكر كلا من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بالالتزام الذي تعهدتا به في الدوحة في ١٧ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٩، داعيا كلا الطرفين إلى وقف الأعمال العسكرية ومع الاستعداد لمعالجة هذه القضايا في الجولة الثانية من المحادثات التي بدأت في الدوحة يوم ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت البعثة تحديات كبيرة فيما يتعلق بحرية حركتها وقدرتها على تنفيذ ولايتها. وعلى ضوء مجمل هذه الحوادث، فهي تدل على اتجاه سلبي فيما يتعلق بتعاون الحكومة مع العملية المختلطة، وتشمل الحوادث ما يلي: عرقلة أنشطة الدوريات التابعة للعملية المختلطة، من جانب نقاط التفتيش التابعة للحكومة بصفة رئيسية، واحتجاز الشركاء المنفذين للمشاريع السريعة الأثر، ومصادرة أموال المشاريع السريعة الأثر، واحتجاز موظفي العملية المختلطة الوطنيين وإساءة معاملتهم على نحو لا يخفى، والبطء المفرط الذي يتم به حاليا إصدار التأشيرات. ولا بد من وقف هذا الاتجاه، ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة لمعالجة هذه القضايا وحسمها. وفيما تُكمل البعثة انتشارها الأولي وتنتقل إلى مرحلة يُتَوَقَّع منها بصورة متزايدة أن تقوم بتنفيذ جميع جوانب ولايتها، فإنني أدعو جميع الأطراف إلى احترام وجود موظفي العملية المختلطة وشركائهم في جميع أنحاء دارفور، وإلى تسهيل تنفيذها لولايتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

٥٠ - وفي حين تم تخفيف أهم التأثيرات الحاسمة القصيرة الأجل، التي نجمت عن طرد المنظمات الإنسانية غير الحكومية من السودان من خلال الجمع بين تعزيز قدرة الحكومة، وزيادة المسؤولية التي يضطلع بها ما تبقى من الجهات العاملة في المجال الإنساني، مع ظهور قدرات جديدة على أرض الواقع، إلا أنني أشعر بالقلق من أنه لم تتم استعادة المستويات التي كانت تُقدَّم بها المعونة في مرحلة ما قبل الطرد. وما زلت أحث الحكومة على إعادة النظر في قرارها، معربا عن الثقة في أن الحكومة ستواصل العمل مع الأمم المتحدة وشركائها لتحديد جهود المساعدة الإنسانية في دارفور، وترتيب أولوياتها، ومعالجة أهم الثغرات التي تهدد الحياة فيها.

٥١ - وفيما يتعلق بالقضايا المتصلة بدارفور، المعروضة حاليا أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإنني أحيط علما بالمثل الطوعي للسيد بحر إدريس أبو جاره (قائد الجبهة المتحدة للمقاومة في دارفور) أمام المحكمة يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، استجابة لتهم بارتكاب جرائم حرب في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بقاعدة حسكينة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. كما أثنى على الجهود التي تبذلها المحكمة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد قوات حفظ السلام مؤكدا على أن الأمم المتحدة تحترم استقلال المحكمة وإجراءاتها القضائية. ولقد أكدت مرارا تصميم الأمم المتحدة على مواصلة عملياتها الحيوية المتعلقة بالوساطة وحفظ

السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية في السودان، وأحث حكومة السودان على تناول قضايا السلم والعدالة على نحو يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

٥٢ - وحتى أثناء مواصلة التصدي للتحديات الكثيرة والمختلفة المرتبطة بالتراع في دارفور، إلا أننا في لحظة حاسمة بالنسبة للسودان حيث ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بالتراع في دارفور بوصفها جزء من السياق الوطني الأوسع. ومع تزايد الاهتمام بشأن الانتخابات التي تُجرى في جميع أنحاء السودان، والمقرر لها حالياً أن تتم في شباط/فبراير ٢٠١٠، وبالتحدي الذي يجسده التمثيل الحقيقي لجميع السودانيين في أي عملية انتخابية، فإن الحاجة لإيجاد حل سياسي قابل للتطبيق في دارفور لم تكن في يومٍ ما أكثر إلحاحاً. وفي الوقت الراهن، فإن الأطراف الرئيسية ما زالت تختار العنف بدلاً من التراضي، بل إنها أظهرت، بشكل عام، عدم توافر الإرادة أو القدرة على حل هذا التراع وحدها. وإنني أكرر مناشدتي جميع الأطراف، والدول التي لها نفوذ على الأطراف، بالعمل مع باسولي، كبير الوسطاء من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه لهذا التراع.